يكون الاردن «رائد التغيير نحو الاحسن في المنطقة». وبناء عليه، أُجريت، في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، انتخابات برلمانية هي الاولى منذ ٢٢ عاماً. فجميع النشاطات السياسية المنظمة سبق وان قُمعت منذ أكثر من ٣٥ عاماً، باستثناء فترة قصيرة امتدت بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٠، حيث ساد نفوذ المقاومة الفلسطينية وانتشرت افكارها وسياساتها[٣٤]. وقد ساهمت م.ت.ف. بطرق غير مباشرة، وبما اتخذته من مواقف منسجمة مع طموحات الاردن، من جهة، ومع أهداف السياسة الفلسطينية، من جهة أخرى، في انجاح الحملة الانتخابية. فقد أصدرت سفارة دولة فلسطين، في عمّان، بياناً أوضحت فيه انها تعتبر الانتخابات لمجلس النواب الاردني «شأناً اردنياً يحظى باهتمام المراقبين كافة، في سبيل ترتيب البيت الاردني، وتحصينه من الداخل، في مواجهة العدو المشترك وأطماعه التوسّعية، خصوصاً بعد قرار فك الارتباط القانوني، والاداري، مع الاراضي الفلسطينية المحتلة، الذي وجّه الاردن، من خلاله، لطمة قوية للخطط والمؤامرات التصفوية كافة». وأكدت سفارة فلسطين «عدم تدخّل المنظمة في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي شقيق. و[تمنّت] عدم بثّ اسمها في الحملة الانتخابية بما يوحي بأنها تدعم هذا المرشّح أو ذاك»[٣٥]. وأوضح الرئيس عرفات، في وقت لاحق، ان «فتح» قرّرت، ابّان الحملة الانتخابية، «عدم التدخّل في الشؤون الاردنية؛ وانها عملت على منع أية اثارة للحساسيات بين الاردنيين والفلسطينيين، وعدم نقل الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية الى الساحة الاردنية». ووصف عرفات العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، في المرحلة الجديدة، بأنها «ممتازة ومبنيّة على حسن الثقة والشعور المشترك بالخطر الاسرائيلي»[٣٦]. وطبقاً للموقف الفلسطيني، صوّت الفلسطينيون، في الانتخابات، وفقاً لقناعاتهم الفردية على الأغلب. من جهة أخرى، أدّت النتائج المباشرة لعملية الدمقرطة في الاردن الى فتح الباب أمام منظمات المقاومة الفلسطينية، ودفعتها باتجاه اعادة النظر في بعض برامج عملها في الاردن، وفي أشكاله التنظيمية بالذات. وقد أمكن تمييز ثلاثة أشكال من العمل التنظيمي وضحت نسبياً، حتى الآن، في سياق تجربة ما قبل الانتخابات البرلمانية، وفي الفترة التي أعقبتها وهي:

○ المنظمات الفلسطينية العاملة من خارج اطار م.ت.ف: ولم تجر تعديلات جوهرية ملموسة على برامج وأساليب وأشكال عملها في الاردن، واحتفظت بتواجد، ونفوذ، تقليديين في المخيمات الفلسطينية، أو في بعضها، تنتمي، عملياً، الى مرحلة ما قبل «الخيار الديمقراطي»، وتحتفظ بالنظرة القديمة للعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، ومن غير المستبعد ان تربط موقفها بالمحدّدات التاريخية التي حكمت هذه العلاقة منذ سنين طويلة.

○ «فتح»: وقد اختارت، على ما يبدو، طريقين للعمل، يقوم أولهما على تعزيز وجودها وبعض مؤسساتها في الاردن لتسهيل حركتها على صعيد المناطق المحتلة؛ ويقوم ثانيهما على الاكتفاء بالعمل والتنسيق من خلال المؤسسات الرسمية الفلسطينية، وبضمنها سفارة دولة فلسطين في عمّان، رافضة، في الوقت عينه، الانخراط في «معمعان تشكيل الاحزاب السياسية»[٣٧].

○ الجبهتان، الديمقراطية والشعبية: اختارت الأولى العمل من خلال تشكيل احزاب سياسية في الاردن، كانت فصلت، في وقت مبكر، تنظيمها المعروف بمنظمة الجبهة الديمقراطية في الاردن (مجد) عن جسمه الفلسطيني، وحدّدت له مهمّات مختلفة ذات طابع مطلبي ديمقراطي، من دون ان تسمح له بالتحوّل الى جسم مستقل. غير انها اتخذت، مع بداية الحملة الانتخابية، خطوة اضافية؛ اذ اعلنت عن تحويل «مجد» الى «حزب الشعب الديمقراطي في الاردن». وقد حصل الحزب في الانتخابات على مقعد برلماني. أمّا الثانية (الجبهة الشعبية)، فقد أعلنت مصادرها عن احتمال القيام بخطوة